الأمم المتحدة

A/C.4/55/SR.20

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
21 May 2001
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٦/٠٠

الرئيس: السيد كيوانوكا ..... (أوغندا)

ثم: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

المحتويات

البند ٨٦ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسائل عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-73515 (A)
0073515

افتتحت الجلسة في الساعة ١٦/٠٥

البند ٨٦ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسائل عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (A/54/670، A/54/839، A/55/138-S/2000/693، A/55/305-S/2000/809، A/55/507 و Add.1)

١ - **الأمير الحسين** (الأردن): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن الحركة كان من رأيها دائما أن عمليات حفظ السلام يجب أن تتقيدا تماما بالمبادئ التوجيهية المنصوص عليها بوضوح في الوثيقتين الختاميتين للمؤتمر الوزاري الحادي عشر المعقود في القاهرة، ومؤتمر قمة دوربَن المعقود في عام ١٩٩٨، وفقا لما هو وارد في الفقرات من ٥١ إلى ٥٦ من تقرير اللجنة الخاصة (A/54/839). ويتعين في كل عملية جديدة لحفظ السلام تنشئها الأمم المتحدة أو في توسيعها لولاية بعثة عاملة ليس فحسب أن يكون ذلك قائما على موافقة الأطراف، بل ينبغي أن يكون قائما أيضا على عدم استعمال القوة إلا دفاعا عن النفس؛ والحياد؛ وولايات محددة بوضوح؛ والتمويل المضمون - وكلها عوامل جوهرية يتوقف عليها نجاح البعثة.

٢ - واستطرد قائلا إن الحركة لا تزال تتمسك برأيها في أن عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة تمثل أداة هامة لصون السلام والأمن الدوليين. غير أن هذه العمليات لا يمكن أن تكون بديلا عن إيجاد حل دائم أو عن معالجة الأسباب الأساسية للصراعات. وقد أثبتت عمليات حفظ السلام جدواها في الماضي حين ساهمت، كتدبير مؤقت، في المحافظة على وقف إطلاق النار أو الكف عن الأعمال العدائية، الأمر الذي لم يقتصر أثره على تقليل إمكانية التصاعد مستقبلا، وإنما وفر أيضا جوا ملائما للسعي إلى وضع حد للصراع باستخدام وسائل سلمية أخرى.

٣ - وفيما يتعلق بتقرير اللجنة الخاصة والعرض الشفوي الذي قدمه وكيل الأمين العام بشأن تنفيذ الأمانة العامة لتوصيات اللجنة الخاصة، قال إن حركة بلدان عدم الانحياز ترى أن نجاح جميع البعثات يتوقف بصورة حاسمة على قيام الأمانة العامة من أولى مراحل التخطيط للبعثة بالاتصال بالبلدان المساهمة بقوات، حسب ما تشدد عليه الفقرة ٦٠ من تقرير اللجنة الخاصة، لكي تأخذ آراءها في الاعتبار وتضم أهمها في التخطيط الذي تقوم به الأمانة العامة.

٤ - وذكر أنه ينبغي أيضا أن يشرك مجلس الأمن البلدان المساهمة بقوات في مشاوراته من أولى مراحل التخطيط لبعثة إلى أن تنتهي مثل هذه العملية. وما لم يقرر أعضاء مجلس الأمن الاضطلاع بأنفسهم، ولا سيما الأعضاء الدائمون والأعضاء الذين لديهم قدرات واضحة، بتقديم كل القوات بالمستويات المنصوص عليها في الولاية الصادرة عنهم، وبخاصة في العمليات الخطرة، فإنه يجب تشجيع الشعور على نحو أعمق بالثقة المتبادلة بين من يقومون بتصميم العمليات ومن يقومون بتنفيذها. وهذا النوع من المشاركة لم يكن له وجود في حالة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثات أخرى سبقتها. وقد شددت الحركة طويلا على أنه إذا كان من المتوخى استعمال القوة فإن على المجلس أن يتقيد بالمادتين ٤٣ و ٤٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

٥ - وتطرق إلى مسألة سوء السلوك التي تشير إليها الفقرتان ٦٥ و ٦٦ من تقرير اللجنة الخاصة، فقال إنه بعد المناقشات غير الرسمية التي أجرتها الحركة مع وكيل الأمين العام، فإنها ترحب بتسليمه بأن الحاجة ربما تدعو، في حالات المخالفات الخطيرة، إلى قيام العواصم بإيفاد فرقة إلى منطقة عمل البعثة لتسهيل محاكمة الأفراد المعنيين بعد إعادتهم إلى الوطن.

٦ - وفيما يتعلق بالتعيينات، قال إن كل الوظائف يجب أن تشغل على نحو يتمشى مع مقتضيات المادتين ١٠٠ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى أوسع نطاق جغرافي ممكن. ويجب أن تبدى الأمانة العامة مزيدا من الشفافية بشأن إجراءات اختيار الأفراد أو البلدان لأداء واجبات حفظ السلام. ولئن كان من البديهي أنه يتعين المحافظة على سرية بعض المعلومات، مثل هوية المرشحين، فإن المعايير المستخدمة في الاختيار في كل حالة يجب أن تكون مفهومة للجميع. وترى الحركة أن تعبير "الحساسية السياسية" الذي تستعمله الأمانة العامة تفسيرا لاختيارها للمرشحين أو رفضهم تعبير بالغ الغموض.

٧ - وأعلن أن الحركة تثني على الأمانة العامة لتطبيقها إجراءات محسنة لاختيار الأفراد للعمل في مناصب ميدانية عليا، وهي تشمل إجراء المقابلات مع المرشحين، كما حدث في تعيين شخص في الآونة الأخيرة لشغل وظيفة ميدانية عليا. وأعرب عن أمل الحركة في أن يتم مستقبلا إجراء مقابلات مع كل القادة بدون استثناء. وعلاوة على ذلك، فقد نصت الفقرة ٧٣ من تقرير اللجنة الخاصة على أنه ينبغي أن يقوم بإجراء المقابلات موظفون تتوفر لديهم خبرة ميدانية.

٨ - وفيما يتعلق بنشرة الأمين العام بشأن مراعاة قوات الأمم المتحدة للقانون الإنساني الدولي (ST/SGB/1999/13)، أشار إلى أن الحركة شرحت في المناقشة التي دارت في العام الماضي السبب في شعورها بالأسف للطريقة التي أصدر بها الأمين العام المبادئ التوجيهية. والفقرة ٨٢ من التقرير تطلب من الأمانة العامة تقديم توضيح لوضع النشرة القانوني، وتأمل الحركة أن تتشاور الأمانة العامة مع اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام حول هذه المسألة.

٩ - وطلب مزيدا من التوضيح لقواعد الاشتباك النموذجية نظرا لأن استخدامها لا ينحصر في مجال التدريب وإنما لأنها تستخدم أيضا كأساس لقواعد الاشتباك الخاصة ببعثة بعينها أو لقواعد الاشتباك التشغيلية، ولأن المشاورات التي كان ينبغي أن تجرى مع الدول الأعضاء لم تتم؛ وواقع الحال أن بلدانا عديدة لم تتلق بعد هذه القواعد.

١٠ - وذكر أن الحركة تحيط علما بانعقاد النية على تعزيز وحدة الدروس المستفادة، وجعلها أكثر التصاقا باعتبارات السياسة العامة والاعتبارات التشغيلية. غير أنه ينبغي أن يوفر لهذه الوحدة المزيد من التمويل المضمون، كما ينبغي إعلام اللجنة الخاصة بما تجمع من دروس مستفادة واستشارتها بشأن الدروس التي ستوضع موضع التنفيذ العملي.

١١ - وفيما يتعلق بسداد التكاليف، أعاد تأكيد ما يخالج الحركة من قلق إزاء استمرار حدوث تأخير في دفع تكاليف القوات ورسوم عقود استئجار المعدات المملوكة للوحدات، وهو تأخير يسبب المشقة لجميع البلدان المساهمة بقوات ويضر بقدرتها، وربما أيضا برغبتها، في المشاركة في عمليات حفظ السلام.

١٢ - وأضاف أن الحركة تجد من الضروري أيضا أن تسلط الضوء مرة أخرى على الفقرة ١٤٨ من تقرير اللجنة الخاصة، التي جاء فيها أن "على جميع الدول الأعضاء أن تدفع الاشتراكات المقررة عليها بالكامل وفي موعدها ودون شروط"، والتي تعيد تأكيد "التزام الدول الأعضاء بموجب المادة ١٧ من الميثاق بتحمل نفقات المنظمة على النحو الذي قسمته الجمعية العامة، مع مراعاة المسؤولية الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (د إ - ٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣".

١٣ - وتطرق إلى مسألة المشتريات، فوجه الانتباه إلى قرار الجمعية العامة ٥١/٢٣١؛ وقال إن الحركة ترى أن الأمم المتحدة ينبغي أن تعطي الأولوية للبلدان النامية، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات، لدى شراء بضائع وخدمات إذا تساوت نوعياتها وأسعارها. كما ينبغي أن تعطي الأفضلية للعروض التي تقدمها البلدان المساهمة بقوات عند شراء بضائع وخدمات لموظفيها هي نفسها، بشرط الوفاء بالمعايير القائمة للنوعية والأسعار. ومنعا لتخلف البلدان عن دفع الاشتراكات المقررة عليها، وضمانا لأبسط حدود الإنصاف، ينبغي النظر في أمر إعطاء أدنى أولوية للدول الأعضاء التي تتمتع بالقدرة على الدفع ولكنها لا تفي بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة.

١٤ - وفيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات أو الوكالات الإقليمية، شدد على الأهمية التي تعلقها الحركة على الفقرات من ١٥٦ إلى ١٦٦ من تقرير اللجنة الخاصة، وعلى أن هذا التعاون يجب أن يمارس وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا، وأن تراعى فيه الصكوك والآليات القائمة في كل ترتيب أو وكالة من الترتيبات والوكالات الإقليمية المعنية.

١٥ - وقال إن الحركة فخورة بتمثيل أعضائها لها في كل عملية تقريبا أنشئت منذ عام ١٩٤٨، وبقيامهم في السنوات الأخيرة بتقديم ٧٧ في المائة من قوات عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وهي شديدة الإدراك للمخاطر التي تنطوي عليها عمليات حفظ السلام، وتعرب عن عميق امتنانها لما يربو على ١ ٥٠٠ شخص لقوا حتفهم وهم يخدمون الأمم المتحدة؛ ولا تزال الحركة تعبر عن قلقها إزاء ازدياد عدد الاعتداءات العنيفة التي تستهدف موظفي الأمم المتحدة، وتقدم تعازيها لأسر كل من فاضت أرواحهم في خدمة المجتمع الدولي.

١٦ - **السيدة غريتشيتش بوليتش** (كرواتيا): قالت إن الثروة المذهلة من المواد التي تضمنها تقرير اللجنة الخاصة للعام الحالي تنهض دليلا على ما تحظى به ميادين حفظ السلام والإجراءات الوقائية وبناء السلام وأنشطة المتابعة بعد انتهاء الصراع من اهتمام غير عادي من جميع الجهات المؤسسية الرئيسية. وأضافت أن وفدها يريد أن يضم صوته إلى ما يأمل أن يكون توافق آراء حول دعم عملية الإصلاح الشاملة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وسائر أبعاد تلك العمليات. والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة وتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام ("تقرير الإبراهيمي") (A/55/305-S/2000/809) تشكل كلا شاملا. ووفدها، مثله مثل السيد الإبراهيمي، سيجد من الصعب عليه أن يعطي الأولوية لمجال على آخر؛ فالإصلاح عملية مستمرة، من المهم ألا يغيب بعدها الإجمالي عن البال أثناء تنفيذها تدريجيا.

١٧ - وقالت إن بلدها مهتم بعملية الإصلاح لأنه منذ أن حصل على الاستقلال في عام ١٩٩١ وهو يعاني الصراع والعدوان ودمار الممتلكات وخسائر الأرواح، وشهد الصراع الأكبر في البوسنة والهرسك وكوسوفو. كما أنه استضاف عمليات شتى لحفظ السلام، كان بعضها ناجحا وكان بعضها الآخر أقل نجاحا؛ بل أن العمليات الناجحة استتبعت بعض الآثار الجانبية السلبية غير المقصودة، وإن كانت الآثار الإيجابية قد عوضتها. وأضافت أن كرواتيا "تخرجت" وأصبحت على مدى العامين الماضيين من الدول المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة.

١٨ - واستطردت قائلة إنه رغم أن نتائج عمليات حفظ السلام في كرواتيا لم تكن متسقة، فإن كرواتيا ثابتة الالتزام بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لأنه لا يوجد في عصر العولمة الحالي بديل مناسب للأمم المتحدة. فليست هناك منظمة أخرى يمكنها أن تضفي الشرعية العالمية على عمليات

حفظ السلام التي تنشر في الدول الأعضاء. وفي هذه القرية العالمية ليست هناك منظمة أخرى يمكن أن تجسد بصورة وافية مبادئ التضامن العالمي ومجتمعا حَدِبا في وقت الشدة. ومفهوم المجتمع الحَدِب يقوم على المصلحة كما يقوم على الرحمة، وهذا التلاحم بين عنصرين متناقضين ينهض مثالا على الاتجاهات الأخيرة في عمليات حفظ السلام الدولية ويتزايد الاعتراف به باعتباره مبدأ للمجاملة الدولية في المجالات غير القاطعة التي لا يزال يلزم وضع قواعد للقانون الدولي بشأنها.

١٩ - وأضافت أن كرواتيا ترى أن الجهود الرامية إلى إصلاح عمليات حفظ السلام تمثل سبيلا لتحسين قدرة المنظمة على القيام بمثل هذه الأنشطة، لكن ذلك ليس معناه أن العملية تتعلق بمجرد القدرة أو الموارد، فالإرادة السياسية عامل له أهميته، إذ أن من شأنها أن تؤدي، في مجرى تقدم العملية، إلى جانب هام آخر، هو الأثر التعليمي. وعلى ذلك فإن من شأن العملية نفسها أن تعمم فهم الدول الأعضاء للمعايير السياسية والقانونية والمهنية اللازمة لرسم الولايات التي يصدرها مجلس الأمن، وذلك من خلال التخطيط لعمليات حفظ السلام وتحليلها وتشغيلها وتنفيذها ورصدها. وكرواتيا تؤيد بحزم عملية الإصلاح وتوافق على التوصيات الخاصة بالإصلاح والتحسين في كل المجالات الحاسمة، فضلا عن ما يقابل ذلك من حاجة إلى إعادة تشكيل الأمانة العامة وتوفير التمويل اللازم لتعيين ما يحتاج إليه الأمر من موظفين. ويتساوى مع ذلك في الأهمية الفائقة توفر الاستعداد والقدرة لدى الأمم المتحدة لنشر البعثات بصورة أسرع وتوفر أفراد عسكريين ومدنيين من النوعية الرفيعة للعمل في هذه البعثات. ومتابعة لمؤتمر قمة الألفية، ينبغي للأمانة العامة أن تتصل بالدول الأعضاء في أسرع وقت ممكن لكي تطلب منها ما يحتاج إليه ذلك من مساهمات.

٢٠- وأوضحت أن الإحساس بالارتباط، على أساس المصالح والرحمة، يمكن أن يساهم في نجاح المنظمة في منع نشوب الصراعات وفضها. ويقتضي ذلك المساواة بين كل من يعنيهم الأمر فيما يتعلق بالقدرة على الوصول والمساهمات. وقد أكدت الجمعية العامة الألفية أن حفظ السلام لا يزال يشكل نشاطا من الأنشطة الأساسية للأمم المتحدة. كما تم التسليم بإلحاح الحاجة إلى شيوع مناخ جديد من التعاون، وتوخي مزيد من الشفافية، والوفاء بالالتزامات. ولئن كان من دواعي سرور كرواتيا أن بعض تلك التوصيات يجري تنفيذه بالفعل، فإن هذه التغييرات ربما جاءت متأخرة بالنسبة لدول أخرى.

٢١ - واختتمت كلامها قائلة إن نائبة الأمين العام أوجزت المسألة في الكلمة التي ألقتها الأسبوع الماضي أمام الحلقة الدراسية بشأن الشرطة المدنية، التي نظمتها مؤسسة جين وأكاديمية السلام الدولية، وذلك عندما سألت: أي خير في الأمم المتحدة إذا كانت دائما متأخرة؟ وقد ذكَّر هذا السؤال كرواتيا بضحايا سريبرينيتشا؛ ولم يجانب الصواب كل من أكد أن سريبرينيتشا أو رواندا لم يكن لهما صلة في المقام الأول بالقدرة. وعملية الإصلاح الحالية لا تتعلق بمجرد المسائل التقنية العسكرية أو التنظيمية؛ وإنما هي تتعلق في جوهرها بالإرادة السياسية، والأساس المنطقي المتنور، والالتزام بالعمل استنادا إلى تطابق المصالح وتبادل الرحمة.

٢٢ - **السيد محمد كمال** (ماليزيا): قال إن وفده يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به الأردن باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وأضاف أن ماليزيا تؤيد الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في صون السلام والأمن، وقد دللت على هذا التأييد باشتراكها في ما يربو على ١٦ عملية لحفظ السلام وستواصل عمل ذلك ما دامت قادرة عليه.

٢٣- وأشار إلى أن عمليات حفظ السلام لم تعد قاصرة على الأنشطة التقليدية، بل أصبحت تشمل مهام أكثر تشابكا يتم القيام بها أحيانا في بيئات شديدة العداء. وحيث أن الكثير من الصراعات الحالية صراعات تدور داخل الدول، فقد ألفى حفظة السلام أنفسهم يواجهون حالات يتم فيها تجاهل اتفاقات وقف إطلاق النار، مما جعل من الصعب عليهم أداء واجباتهم. وكثيرا ما يكلف حفظة السلام بأداء وظائف متعددة التخصصات تتجاوز، أحيانا، نطاق ما لديهم من وسائل ومن قدرات. وقد ألحق هذا الوضع ضررا شديدا بأدائهم وبصورتهم. وفي بعض المناطق تعرض حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة للمهانة. ومن المهم الاستفادة من التجربة لتلافي وقوع نفس الأخطاء بما يزيد من إضعاف العمليات.

٢٤ - وأضاف أن تلافي وقوع مآس جديدة يتطلب إعادة تشكيل عمليات حفظ السلام وتحديثها. وحفظة السلام بحاجة إلى تلقي تدريب ومعدات أفضل، ومزيد من الدعم من مقر الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ثم إن إدارة عمليات حفظ السلام تعاني من النقص الشديد في الموظفين ولذلك فمن العاجل تعيين مزيد من الموظفين على أن يراعى في ذلك مبدأ التوزيع الجغرافي العادل. ومن المهم أيضا زيادة الموارد لأنشطة حفظ السلام الميدانية، من حيث التمويل ومن حيث القوات والمعدات.

٢٥ - وذكر أن ما يربو حاليا على ٧٥ في المائة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ينتمون إلى البلدان النامية، وهم يعملون، في معظم الحالات، في مناطق شديدة الخطر، ومن الملحوظ بوجه خاص أن البلدان المتقدمة النمو لا تشارك بقوات، وبخاصة في أفريقيا. ومن رأي ماليزيا أنه نظرا لما تتمتع به البلدان المذكورة من موارد فإنه ينبغي لها أن تشارك على نحو أكثر نشاطا من أجل زيادة مصداقية العمليات وكفاءتها.

٢٦- وفيما يتعلق ببطء وتيرة سداد تكاليف العمليات، قال إن الحالة تتفاقم بسبب تمادي الدول الأعضاء في عدم دفع اشتراكات حفظ السلام. واتباع ممارسة اقتراض الأموال المخصصة لأنشطة حفظ السلام من أجل تمويل أنشطة عادية يعمل على إضعاف القدرة على سداد التكاليف للبلدان التي تقدم القوات والمعدات.

٢٧ - وأشار إلى أن دين الأمم المتحدة لماليزيا بلغ حتى تاريخه ٢٠ مليون دولار. ورغم ذلك، ورغم الأزمة المالية التي تواجهها ماليزيا حاليا، فإنها تدفع المبالغ المستحقة عليها في الموعد المحدد وبدون شروط. وفي هذا الشأن، لا يمكن قبول تخلف بعض الدول الأعضاء، ولا سيما أكبر دولة مساهمة، عن الوفاء بالتزاماتها: وهذه حالة يجب إيجاد حل لها بدون تأخير.

٢٨ - **السيد شين غوفانع** (الصين): قال إن المشاكل الحالية المتصلة بحفظ السلام تنطوي على أبعاد سياسية ومالية وتنظيمية وغيرها، وتتطلب حلا متكاملا ومنسقا. وينبغي لأطراف الصراعات اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ ما يتصل بالأمر من اتفاقات، وكفالة السلامة لحفظة السلام، وينبغي للدول الأعضاء أن تقدم الدعم السياسي والموارد الكافية لكفالة نجاح عمليات حفظ السلام. ويجب أيضا تعزيز التنسيق بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وإدارة عمليات حفظ السلام، كما يجب إيلاء مزيد من الاهتمام لوجهات نظر أطراف الصراعات. وينبغي أيضا اتخاذ خطوات لكفالة قيام المنظمات الإقليمية والبلدان الواقعة في منطقة الصراع بأكبر دور ممكن. ولدى وضع قواعد الاشتباك، من الأهمية بمكان ألا يتحول حفظة السلام إلى أطراف في أي صراع. ونظرا إلى أن كل حالة تختلف عن غيرها، فإن قواعد الاشتباك ينبغي أن يصدر بها ترخيص من مجلس الأمن كما ينبغي أن تكون مكيفة للأحوال الفعلية القائمة في الميدان. ويجب أيضا أن تعامل الأمم المتحدة

الصراعات في كل مناطق العالم على قدم المساواة؛ إذ أن من شأن عدم عمل ذلك أن يقضى على ما يعرف عنها من حياد.

٢٩ - وأوضح أن تحقيق النجاح يقتضي تقيد أنشطة حفظ السلام ومنع نشوب الصراعات بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتحديد إطار زمني واضح للخروج. وفي البلدان النامية بوجه خاص، يجب إيلاء اهتمام خاص للقضاء على الأسباب الجذرية للصراع ولتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية. ويجب القيام بالعمليات بالتعاون مع حكومة البلد، التي ينبغي أن يفسح لها المجال لكي تقوم بدور رئيسي في فض الصراع، كما يجب كفالة الاحترام التام للقوانين والثقافة الوطنية.

٣٠ - وفيما يتعلق بتعيين الموظفين، ذكر أنه ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تبدي مزيدا من الشفافية وأن تراعي مبدأي التوزيع الجغرافي العادل والتوازن بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وينبغي أيضا أن تبين الأمانة العامة الكيفية التي تزمع الاستفادة بها على نحو رشيد من الوظائف الجديدة البالغ عددها ١٩٠ المقترحة لإدارة عمليات حفظ السلام.

٣١ - وأعلن أن وفده يؤيد توخي السرعة في تنفيذ التوصيات العملية الواردة في تقرير الإبراهيمي (تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809))، ومنها مثلا كفالة صدور ولايات واضحة لكل بعثة، وتسهيل الانتشار السريع، وتعزيز جمع المعلومات وتحليل القدرات، وتعزيز المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، وإصلاح إدارة عمليات حفظ السلام، وهو مستعد لضم جهوده إلى جهود سائر الدول الأعضاء من أجل تقوية قدرات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

٣٢ - **السيد جونيور** (موزامبيق):قال إنه لا يزال يتعين عمل الكثير من أجل تحرير العالم من الحروب والصراعات، ولا سيما في أفريقيا. واتباع نهج فعال ومستدام لحل هذه المشكلة يتطلب بذل جهد جماعي لعلاج الأسباب الجذرية للصراع، وهي أسباب ذات طابع اجتماعي واقتصادي. ويجب أن تجدد كبرى المؤسسات المالية والاقتصادية، فضلا عن البلدان المانحة، التزامها باستئصال شأفة الفقر بمعالجة مسائل الديون الخارجية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والوصول إلى الأسواق، وتدهور معدلات التبادل التجاري.

٣٣ - وأشار إلى أنه سعيا من الدول الأفريقية إلى تحقيق الاستقرار في القارة، فإنها تواصل بذل الجهود لبناء القدرات الأفريقية في مجال منع نشوب الصراعات وإدارتها وفضها. وتحقيقا لهذا الغرض، فإن الاجتماع الأول للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا، الذي انعقد في أبوجا، نيجيريا، في أيار/مايو ٢٠٠٠، اقترح خطة عمل وآلية لتنفيذها. وبالمثل، ففي إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فإن الجهاز المعني بالعمل السياسي والدفاع والأمن يعيد النظر في الأساليب الواجب اتباعها في زيادة فعالية تحقيق أهداف التدابير الوقائية لحفظ السلام.

٣٤ - وقال إن التنفيذ الفعال لتوصيات تقرير الإبراهيمي يتطلب توفر الإرادة السياسية لدى جميع الدول الأعضاء فضلا عن تخصيص موارد إضافية. وإحدى التوصيات الرئيسية للتقرير تتناول الحاجة إلى النشر السريع وفي حينه لقوات حفظ السلام. ويجب أيضا معالجة مشكلة الكيل بمكيالين لدى التصدي لما ينشب في جميع مناطق العالم من صراعات.

٣٥ - وذكر أن موزامبيق بعد أن عانت أهوال الحروب تنعم الآن بالسلام والاستقرار. والمبادرات التعاونية بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية، التي

ترمي إلى تشجيع شيوع ثقافة السلام، تشمل مشروعا يجري الاضطلاع به لغرض تسليم الأسلحة في مقابل الحصول على أدوات نافعة للأنشطة المنتجة.

٣٦ - وقال إن حكومته، وفاء منها بالتزامها بتشجيع السلام والأمن، أرسلت وحدة رمزية من ضباط الشرطة العسكرية والمراقبين للعمل في قوة حفظ السلام في تيمور الشرقية. كما أنها قررت التوقيع على مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة بشأن الانضمام إلى الترتيبات الاحتياطية لعمليات حفظ السلام.

٣٧ - **السيد تويراسين** (النرويج): قال إن المنهاج السياسي لعمل وفده في مجلس الأمن سيشمل بناء السلام الشامل، وهو مفهوم يشمل منع نشوب الصراعات وإدارة الصراعات والتدابير التي تتخذ بعد انتهاء الصراع.

٣٨ - وأوضح أن العديد من الصراعات الحالية ناجم عن أسباب متشابكة ومترابطة تضرب بجذورها في التاريخ، وعن انعدام الثقة بين المجموعات الإثنية، وعدم عدالة توزيع الموارد، والفقر، وانعدام التنمية أو الأمل في المستقبل، وهي أمور يستغلها الحكام غير الديمقراطيين لتقوية مراكزهم بتأجيج مخاوف شعوبهم من جيرانهم. ولا يمكن فض مثل هذه الصراعات إلا بتعديل الحدود أو إنشاء مناطق عازلة يتولى حراستها حفظة السلام. وغالبا ما يحتاج الأمر إلى تدخل المجتمع الدولي، ويشمل ذلك برامج وقائية لتشجيع التنمية وتحقيق الديمقراطية وإعمال حقوق الإنسان. وقال إن وفده يؤيد تماما ما ذهب إليه الأمين العام من أن منع نشوب الصراعات أفضل وأرخص كثيرا من إعادة البناء بعد انتهاء الصراع.

٣٩ - وأضاف أن هذه الجهود إذا فشلت واندلع الصراع، فإن كل جهد دولي لإحلال السلام يجب أن يشجع على الانتقال من الحالة الأصلية إلى حالة من السلام المستدام، الأمر الذي يتطلب غالبا اتباع نهج طويل الأجل للتنمية.

٤٠ - وذكر أن النرويج تتبع منذ عقود نهجا شاملا في مجال التنمية وبناء السلام. فهي تقدم الدعم الثابت لبرامج التنمية في جميع أنحاء العالم، وتراثها عريق في التعاون مع المنظمات غير الحكومية النرويجية والدولية المطلعة على الحالة في مناطق بعينها، مما يساعد على توجيه الأموال إلى القطاعات ذات الأهمية الخاصة لتلافي احتمال نشوب صراع. وقد قامت حكومته، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية النرويجية، بإنشاء نظم احتياطية تتكون من موظفين مدنيين ذوي خبرة في ميادين مثل بناء المؤسسات وحقوق الإنسان وتحقيق الديمقراطية وأعمال الإغاثة والتنمية؛ وقد أوفد هؤلاء الموظفون أثناء العام الماضي للعمل في ما يربو على ٢١٠ بعثات في ٢٥ بلدا.

٤١ - وفيما يتعلق بالحالات التي يفشل فيها منع نشوب الصراع، قال إن النرويج تساهم منذ عام ١٩٤٧ بقوات في عمليات حفظ السلام التي تصدر ولاياتها عن الأمم المتحدة، وتساهم حاليا بنحو ١ ٢٠٠ جندي؛ ومعظم هذه العمليات تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)، أما العمليات الأخرى فتتم في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة ١ في المائة من مجموع قوات شرطتها تقوم بالخدمة في عمليات للسلام.

٤٢ - وأعلن أن حكومته تؤيد معظم التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي وآراء الأمين العام بشأن تنفيذها. وبوجه خاص، تؤيد حكومته الاقتراح الداعي إلى إنشاء أمانة المعلومات والتحليل الاستراتيجي في إطار اللجنة التنفيذية المعنية بالسلام والأمن، إذ أنها ستكون أداة هامة للإنذار المبكر مما سيعزز قدرة المنظمة في مجال منع نشوب الصراعات ويساعد مجلس الأمن فيما يتعلق بما يصدره من ولايات

للبعثات المقبلة. ويرى وفده أن تلك الأمانة ينبغي أن تبقى على اتصال وثيق مع المنظمات الإنسانية، الحكومية منها وغير الحكومية، التي ينبغي أن تؤخذ خبرتها في الاعتبار لدى التخطيط للعمليات وتنفيذها.

٤٣ - وذكر أن التجربة تدل على أن من الشروط الأساسية لإعادة البناء بعد انتهاء الصراع أن يتم إنشاء نظم شرطة ونظم قانونية وجنائية حسنة السير. ولذلك فإن وفده يرحب بتشديد تقرير الإبراهيمي على أهمية الشرطة المدنية وعلى الحاجة إلى إصلاح قطاع الأمن. كما أنه يرحب بالقرار الذي اتخذه وكيل الأمين لعمليات حفظ السلام بإخراج وحدة الشرطة المدنية من التسلسل الهرمي العسكري، ويرحب كذلك بتوصية الفريق الداعية إلى رفع رتبة مستشار الشرطة المدنية.

٤٤ - وقال إن وفده يؤيد توصية الفريق الداعية إلى تعزيز إدارة عمليات حفظ السلام وسائر أجزاء الأمانة العامة التي لها صلة بالقيام بهذه العمليات، وإلى إنشاء فرق عمل متكاملة للبعثات لمساعدة الإدارة في تخطيط وإجراء هذه العمليات في مراحلها الأولية. وكشرط أساسي لإعداد قوائم بأسماء الأشخاص الذين يحتمل أن يتولوا قيادة عمليات للسلام، يجب أن تعد الدول الأعضاء قوائم وطنية من هذا القبيل. كما أن وفده يؤيد فكرة تقديم دورات تدريبية للقادة في المقر وفي الميدان. وقد نظمت النرويج في أيار/مايو ٢٠٠٠ حلقة دراسية لكبار الموظفين الذين يتولون إدارة عمليات حفظ السلام، وستواصل تقديم الدعم لتدريب كبار قادة بعثات الأمم المتحدة.

٤٥ - وأوضح أن الانتشار السريع يتطلب إنشاء قوات احتياطية مدنية وعسكرية؛ ووفده يؤيد اقتراح تقرير الإبراهيمي الداعي إلى وضع "قائمة احتياطي". وحكومته تقوم من جانبها بإنشاء قوة احتياطي قوامها ٣ ٥٠٠ جندي، مما سيتيح لها الاحتفاظ بقوة قوامها ١ ٥٠٠ جندي في بعثات حفظ السلام الدولية. وستواصل الاشتراك في لواء القوات الاحتياطية العالي التأهب التابع للأمم المتحدة، كما أن مساهمتها في نظام الترتيبات الاحتياطية ستشمل قريبا خبراء شرطة مدنية وغيرهم من الخبراء المدنيين. وستواصل تقديم المساعدة للبلدان التي ترغب في تقوية قدرتها على المشاركة في عمليات السلام، مع التركيز على الجنوب الأفريقي عن طريق برنامجها لتدريب المدربين، المسمى التدريب لأغراض السلام في الجنوب الأفريقي.

٤٦ - وأضاف أن كفالة تمتع عمليات الأمم المتحدة للسلام في المستقبل بالمصداقية تقتضي من المنظمة ألا تبدأ العمليات إذا كانت احتمالات الفشل مرتفعة بدرجة غير مقبولة. ورحب بمبادرة الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام الخاصة بسد الفجوة بين الولايات والموارد. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب إيجاد سبل لإشراك البلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات إشراكا أوثق في أعمال مجلس الأمن المتعلقة بإصدار الولايات لعمليات السلام.

٤٧ - ونبه إلى أن من الجوهري أن تكون الولايات وقواعد الاشتباك والقوات لعمليات السلام التي تتم مستقبلا قوية بما يكفي لتوفير حماية وافية للأفراد؛ غير أنه وفقا لما شدد عليه الأمين العام صائبا فإن من الضروري كفالة عدم تحول الأمم المتحدة إلى آلة للحرب.

٤٨ - وقال إن وفاء الأمم المتحدة بمسؤوليتها عن بناء السلام يقتضي أن تدفع الدول الأعضاء اشتراكاتها في موعدها وبالكامل وبدون شروط.

تولى الرئاسة السيد هولكيري (فنلندا).

٤٩ - **السيد لوفيت** (فرنسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنتسبة إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص

ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، فقال إنه يرحب بتقرير الإبراهيمي، وإنه ينبغي للجمعية العامة أن تتخذ تدابير عاجلة لتنفيذ التوصيات الواردة فيه، وذلك خاصة بتزويد إدارة عمليات حفظ السلام بما يلزم من موظفين وموارد للوفاء بولايتها.

٥٠ - وأضاف أن صون السلام والأمن الدوليين يتطلب عملا حازما من جانب كل من يعنيهم الأمر: مجلس الأمن، والأمين العام، والجمعية العامة، وجميع الدول الأعضاء. ومن ثم فإن إصلاح النظام ينبغي أن يكون مهمة جماعية يشارك فيها كل أصحاب المصلحة.

٥١ - وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يؤيد الجهود الرامية إلى تنسيق جهود حفظ السلام وتشجيع الاستمرارية قبل عمليات حفظ السلام وأثناءها وبعدها، ويريد أن يقدم مساهمة نشطة وفعالة في منع نشوب الصراعات وفضها. وسيواصل التعاون مع الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية من أجل تشجيع الاستقرار، والإنذار المبكر، ومنع نشوب الصراعات، وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع، مراعيا في الوقت ذاته أن الأمم المتحدة هي صاحبة الدور القيادي في المحافظة على السلام والأمن العالميين. وقد قام المجلس الأوروبي، في اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في سانتا ماريا دا فيرا، بإعادة تأكيد قراره بوضع سياسة مشتركة للأمن والدفاع يمكن أن تعمل على تقوية الأنشطة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وإيجاد القدرة على إدارة الأزمات، سواء العسكرية أو المدنية، بما يتفق تماما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٥٢ - وذكر أن التزام الاتحاد الأوروبي بحفظ السلام يتجلى في مساهماته في عمليات الأمم المتحدة بالقوات، والشرطة المدنية، والمراقبين العسكريين. وقد تعهدت دوله الأعضاء بأن تصل مساهمته إلى ٥ ٠٠٠ من ضباط الشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام بحلول عام ٢٠٠٣؛ وفيما يتعلق بالانتشار السريع، فقد اعتمد أيضا هدف التمكن من نشر ١ ٠٠٠ من ضباط الشرطة المدنية في أقل من ٣٠ يوما. ويساهم الاتحاد الأوروبي بقرابة ٤٠ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٥٣ - وقال إن من غير المقبول أن تتخلف بعض البلدان عن دفع اشتراكاتها المدينة بها للمنظمة. فهذا التصرف يتعارض مع مبدأ المسؤولية الجماعية للدول الأعضاء، وبخاصة عن حفظ السلام، لأنه يلحق ضررا شديدا بالبلدان المساهمة بقوات التي يتعين عليها أن تتحمل بالصبر إلى أن يسدد لها ما تكبدته من تكاليف. وينبغي للدول الأعضاء أن تفي بالالتزامات التي اضطلعت بها بموجب الميثاق وأن تدفع اشتراكاتها بالكامل وبدون تأخير.

٥٤ - وأشار إلى أن الحاجة تدعو إلى عمل عدد من الإصلاحات في ممارسات وإجراءات حفظ السلام لتقليل نواحي القصور التي تشوب النظام الحالي فيما يتعلق بإعداد العمليات والتخطيط لها ونشرها السريع وتنفيذها. وعلى هدى تقرير الإبراهيمي وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والتجارب الأخيرة، فإن الاتحاد الأوروبي يرى أنه ينبغي على سبيل الأولوية، في المقام الأول، أن يقرر مجلس الأمن لعمليات حفظ السلام ولايات واضحة ومُقْنِعة وصالحة للتنفيذ، وهو هدف يتطلب تقوية المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تكييف قواعد الاشتباك مع سياق كل بعثة وولايتها. كما أن الانتشار السريع لعمليات حفظ السلام مسألة جوهرية. ومن شأن ذلك أن يتطلب، في جملة أمور، تنسيق الإجراءات التي تتخذ من جانب مجلس الأمن والأمين العام والبلدان المساهمة بقوات والجمعية العامة؛ وتحسين الخدمات السوقية وأعمال الشرطة المدنية ومكتب المستشار العسكري؛ ووضع استراتيجية شاملة للدعم السوقي؛ وإصلاح إجراءات الشراء

وتنظيم الإنفاق. كما أن تعزيز قوات الاحتياطي من شأنه أيضا أن يتيح التخطيط للبعثات الجديدة على نحو أسرع وأكثر كفاءة.

٥٥ - وأوضح أن الأمم المتحدة تحتاج إلى موظفين وجنود أُحْسِن تدريبهم وتجهيزهم. ولا يمكن نشر وحدات غير مستوفية للشروط الدنيا المنصوص عليها في مذكرات التفاهم ذات الصلة. وفي هذا السياق، فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد تعزيز قدرات البلدان الأفريقية في مجال حفظ السلام، وهو يعقد النية على المساهمة في هذا الجهد.

٥٦ - وأضاف أن تحسين فعالية عمليات حفظ السلام يتطلب أيضا إجراء تغييرات في هيكل الأمانة العامة من أجل إتاحة تحسين تنسيق التخطيط للبعثات وتنظيمها؛ وتحسين آليات جميع البيانات من أجل تعزيز قدرة الأمانة العامة على التحليل الاستراتيجي؛ وإدماج برامج المعونة الإنسانية ونزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، واتخاذ تدابير لكفالة احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات من أجل تحسين التنسيق فيما بين مختلف هيئات الأمم المتحدة وإداراتها.

٥٧ - وذكر أنه ينبغي استعمال الدروس المستفادة من تجارب الماضي، كما يجب تقوية الأداة الوحيدة المتاحة للأمم المتحدة لكفالة السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، يحتاج الأمر إلى توفير مزيد من الموارد المالية. ولن يكون في ذلك إضرار بمجالات هامة أخرى لها نفس الأهمية كالتنمية، بل على العكس فإنه سيفيدها أيضا، إذ أن الجهود التي تبذل من أجل السلام من شأنها أن تعمل أيضا على النهوض بالتنمية.

٥٨ - **السيد كومالو** (جنوب أفريقيا): قال إن وفده يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل الأردن باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

٥٩ - وعبر عن ترحيبه بأن الدول الأعضاء التزمت، في مؤتمر قمة الألفية، بالقضاء على ويلات الحرب. ولسوء الحظ، فإن الأمم المتحدة غالبا ما فشلت في تنفيذ مهامها في هذا الشأن بطريقة فعالة وسريعة وحسنة التخطيط والتنسيق، ولا سيما في أفريقيا.

٦٠ - وأشار إلى أن جنوب أفريقيا نادت بأن تراعى في عمليات حفظ السلام زيادة الطلب على التدخل من جانب الأمم المتحدة ونمو تشابك الصراع. وتدعو الحاجة أيضا إلى اتباع نهج شامل يقوم على استراتيجيات طويلة الأجل في تدعيم السلام وتعزيزه. وأعرب عن ترحيب وفده بتقرير الإبراهيمي وعن موافقته على ما ذهب إليه هذا التقرير من أن صون السلام والأمن يتطلب ثلاثة أنشطة، هي منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام.

٦١ - وأوضح أن عمليات حفظ السلام الباهظة التكاليف ليست بديلا للقيام بأنشطة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات. وكما ذكر الرئيس مبيكي في العام الماضي أمام الجمعية العامة، فإن جنوب أفريقيا ترى أن الأمم المتحدة تقع على كاهلها مسؤولية عليا عن منع نشوب الصراعات. وهذا يتطلب توفر الإرادة السياسية، وموارد مؤسسية، واتفاقات إقليمية. وقال إن وفده يتطلع بشغف إلى تقديم الأمين العام لتقريره عن منع نشوب الصراعات، ويريد أن يساهم في كفالة زيادة التركيز على أساليب المنع.

٦٢ - واستطرد قائلا إنه متى فشل منع نشوب الصراع أصبح التدخل لازما، على أساس التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي. ويجب تحديد ولايات واضحة وذات مصداقية عن طريق المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، ولا سيما فيما يتعلق باستعمال القوة. ويجب أيضا اتباع نهج منسق في التخطيط للبعثات، ووفده ينوه بالتوصيتين المقدمتين من فريق الإبراهيمي بشأن تعزيز قدرات

التخطيط بإنشاء أمانة للمعلومات والتحليل الاستراتيجي تلحق باللجنة التنفيذية المعنية بالسلام والأمن، وبإنشاء فرق عمل متكاملة للبعثات. وأشار إلى ما يخالج بعض الدول الأعضاء من قلق بشأن التوصية الثانية، فاقترح إجراء حوار بين الدول الأعضاء والأمانة العامة بغية التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن. كما أن الانتشار السريع لقوات حفظ السلام ضروري أيضا. ولئن كان يجب تعزيز نظام الترتيبات الاحتياطية، فإنه يجب أولا معالجة نواحي القصور فيه. وينبغي أيضا تقديم المساعدة للبلدان النامية لتلبية احتياجاتها التدريبية والسوقية بما يمكنها من المشاركة في عمليات حفظ السلام، وينبغي إيلاء مزيد من النظر لمسألة الدعم الاستراتيجي لنجدة الوحدات، وهي مسألة أثارها الأمين العام في تقريره عن تنفيذ تقرير الإبراهيمي(A/55/502). ودعم المقر لعمليات حفظ السلام يجب تقويته أيضا عن طريق إعادة تشكيل إدارة عمليات حفظ السلام، على أن يوضع في الاعتبار مبدأ التوزيع الجغرافي العادل ومبدأ المساواة بين الجنسين. وبالنسبة للمسألة الثانية، رحب بتوصية الأمين العام الداعية إلى إنشاء وحدة للشؤون الجنسانية داخل إدارة عمليات حفظ السلام.

٦٣ - وقال إن نجاح المرحلة الثالثة من عمليات السلام، أي بناء السلام، يقتضي وضع خطة لتطوير القدرة الدائمة للمنظمة فيما يتعلق ببناء السلام، ولا سيما في ميادين نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. كما أن تقرير الإبراهيمي يثير عددا من المسائل الهامة الأخرى التي تتطلب استعراضا متعمقا.

٦٤ - **السيد زكي** (مصر): قال إن وفده يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به الأردن باسم حركة بلدان عدم الانحياز، لكنه يريد أن يطرح بضع ملاحظات بشأن تعزيز آليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٦٥ - وأضاف أنه ينبغي إجراء استعراض لنواحي النجاح والفشل في الماضي، استنادا إلى توصيات فريق الإبراهيمي الرامية إلى تقوية العمليات العسكرية والمساعدة الإنسانية. كما أنه ينبغي تحديد الولايات والأهداف بوضوح من خلال عملية مشاورات بين مجلس الأمن والدول الأعضاء، كما ينبغي اتباع نهج متكامل يستند إلى التحليل الاستراتيجي والعسكري والسياسي الكامل.

٦٦ - وذكر أن البلدان المتقدمة النمو والدول العظمى ينبغي ألا تقتصر على تقديم الدعم كلاما لعمليات حفظ السلام بل يجب عليها أن تبدي الالتزام السياسي وأن تقدم مساهمات ملموسة على أرض الواقع. فحفظ السلام مسؤولية جماعية تقع على عاتق المجتمع الدولي ولذلك ينبغي تحسين آليات التشاور، ولا سيما بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، لكي يتسنى لهذه البلدان القيام بدور في عملية صنع القرار. وعلى مجلس الأمن أن يفهم أن الدول التي تخاطر بأرواح بنيها لها الحق في أن تفهم تماما الولاية الصادرة والحالة القائمة على أرض الواقع.

٦٧ - وأضاف أنه يجب أيضا التخلص من العجز المالي؛ فهو يعمل على تخفيض عدد أفراد الوحدات، الأمر الذي يزيد المخاطر واحتمال فشل العمليات. وقد تقدم الأمين العام باقتراحات طموحة لإصلاح الأمانة العامة لن يتسنى تنفيذها إلا إذا دفعت كل الدول كامل الاشتراكات المقررة عليها في موعدها وبدون شروط. وينبغي أن تسدد التكاليف للبلدان النامية المساهمة بقوات في أسرع وقت ممكن، وهو ما يقتضي إصلاح أساليب عمل الأمانة العامة.

٦٨ - وقال إن استعراض عمليات التدخل الراهنة من جانب الأمم المتحدة يتضح منه ابتكار فريد، ألا وهو البعثات التي توفد لإقامة إدارات مدنية انتقالية. وهذه البعثات، التي تمثل تغيرا هاما في الفلسفة الأساسية لأنشطة

حفظ السلام، تثير قضايا هامة يجب حسمها قبل تنفيذ توصيات تقرير الإبراهيمي. ويرى وفده أن عمليات من قبيل إدارة الأمم المتحدة المدنية الانتقالية في كوسوفو وتيمور الشرقية عمليات ليس لها ما يبررها؛ وهذه مسألة يجب أن تكون محل استعراض متعمق.

٦٩ - **السيد بيكاسو** (بيرو): قال إن وفده يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به الأردن باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وأضاف أن العام الماضي أتاح فرصة داخل المنظمة، في محافل ومناسبات مختلفة، للتأمل في عمليات حفظ السلام ، وقد جاء ذلك نتيجة ليس فقط لزيادة تعقد الصراعات وإنما أيضا لنطاق عمليات حفظ السلام الجديدة التي أذن بها مجلس الأمن.

٧٠ - واستطرد قائلا إن الانتباه وجه مرارا في تلك المناقشات إلى أن أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما أعضاءه الدائمين، ينفردون بتغيير محتوى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونطاقها وولايتها، تاركين سائر الدول والجمعية العامة في موقف المتفرج السلبي. وقد درست هذه المسألة دراسة متعمقة في اجتماعات غير رسمية للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وهي الهيئة المختصة في منظومة الأمم المتحدة باستعراض كل هذه العمليات. وقد شددت اللجنة على ضرورة إعطائها من السلطة ما يمكنها من أن تنهض بالمهمة التي أنشئت من أجلها ومن أن تكون محاورا له صفة رسمية، وعلى تعزيز قدرتها الحالية في ممارسة التأثير على ما يتخذ من قرارات؛ كما شددت على أنها المحفل الوحيد المعني بعمليات حفظ السلام الذي تستطيع دول كثيرة أن تصل إليه وأن تناقش فيه مختلف وجهات النظر بشأن هذه العمليات.

٧١ - وأشار إلى أن بيرو قامت في إطار حركة بلدان عدم الانحياز بالمشاركة في مختلف المناقشات التي دارت حول طبيعة عمليات حفظ السلام واعترف فيها بما طرأ على مفهومها من تغير. ويشير ظاهر الأمر إلى جهود بناء السلام لها أهمية أساسية وإلى أنها استكمال للإجراءات التي ينبغي ألا تتهدد سواء سيادة الدولة أو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وهذا النهج ضروري نظرا لطابع الصراع الداخلي، الذي يجب معالجته ببذل جهود خاصة تهدف إلى بناء السلام وإيجاد الحد الأدنى من القدرة التنظيمية الكفيلة بأن تستمر على مر الوقت بقوتها الذاتية وكفالة أسباب البقاء والفرص والمستقبل للمجتمع المعني، مع القيام في الوقت نفسه بالتصدي للأسباب الحقيقية للصراع. غير أن اتخاذ قرارات بشأن هذه المسائل ليس حقا ممتازا لمجلس الأمن وحده ومن ثم يجب أن تتخذ هيئات المنظمة ذات الطابع التمثيلي الأكبر هذه القرارات. وهناك نتيجة أخرى خلصت إليها تلك المناقشات، وتوافقت مع النتائج التي خلصت إليها اللجنة الخاصة، هي أنه لا يمكن تصميم ترتيب وحيد يمكن أن ينطبق مسبقا على كل عمليات حفظ السلام؛ فلا بد من أن تختلف الولايات والموارد حسب ظروف كل حالة قائمة بذاتها. وبالتالي فإن من المهم العمل بمبادئ ومعايير أساسية تتخذ أساسا للعمليات، من قبيل المبادئ المستقرة الخاصة بالموافقة والحياد وعدم استخدام القوة إلا دفاعا عن النفس.

٧٢ - ومضى قائلا إنه في سياق هذا التطور، فإن بيرو تلاحظ، كما لاحظت اللجنة الخاصة، أن الاهتمام بحماية بعثات حفظ السلام للمدنيين، إذا تعرضوا للاعتداء في منطقة عمليات البعثة، اهتمام نابع من الخبرة المكتسبة في رواندا وسريبرينيتشا. وعلاوة على ذلك، فقد تم التشديد في أقرب اجتماع للجنة الخاصة على أهمية تزويد الدول الأعضاء في حينه بأحدث المعلومات عن جميع جوانب بعثات حفظ السلام، وعلى الحاجة إلى وضع خطة شاملة للسلامة لحماية أرواح الأفراد العاملين في العمليات.

٧٣ - وذكر أن بيرو شاركت في المناقشات حامية الوطيس التي دارت حول تقرير الإبراهيمي في داخل المنظمة وفي خارجها، وهي توافق على معظم توصياته العملية. وقد ساهمت تلك المناقشات في تهيئة بيئة ملائمة لتقوية تلك العمليات والهيكل التنظيمي في مجالات تساعدها على النهوض بولايتها. ويجب عدم تبديد قوة الدفع السياسية هذه. وتشدد بيرو بوجه خاص على أهمية اتخاذ تدابير لزيادة التنسيق والمشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بوضع ومناقشة ولاية كل عملية بذاتها، على أن يبدأ ذلك منذ المراحل الأولية للعملية وأن تضفي عليه الصبغة الرسمية في شكل هيئة فرعية. وعلى نفس المنوال، تؤيد بيرو التوصية الداعية إلى أن تشارك تلك البلدان في الاجتماعات غير الرسمية التي تنظمها أمانة مجلس الأمن بشأن حماية موظفي الأمم المتحدة أو بشأن وضع تفسير جديد للولاية فيما يتعلق باستعمال القوة.

٧٤ - ووصف مشاركة البلدان المساهمة بقوات بأنها تدبير عملي متسق كما أنها اعتراف عادل بفضل الدول التي تقوم بتنفيذ أصعب وأخطر مرحلة من عمليات حفظ السلام، والتي ينبغي أن يكون لها صوت في تحديد مفهوم البعثات وتطبيقه العملي، خاصة وأن ٧٧ في المائة من القوات تأتي من بلدان نامية. كما تؤيد بيرو التوصيات الداعية إلى تزويد البلدان المساهمة بقوات بشرح واف لفوائد كل عملية وأهدافها وولايتها.

٧٥ - وأضاف أن بيرو تؤيد أيضا كل تدابير تستهدف تقوية عمليات حفظ السلام ومن شأنها أن تعزز أعمال المنظمة في ذلك المجال. وفي هذا الشأن، توافق بيرو اللجنة الخاصة في أن الحاجة تدعو إلى تهيئة الظروف الملائمة للانتشار السريع للبعثات، وإلى تعزيز قدرة الأمانة العامة على التخطيط لبعثات جديدة، وكذلك إلى تحسين التنسيق وتداول المعلومات بين البعثات العاملة في الميدان ووحدات المقر ذات الصلة، مع تحسين استعمال تكنولوجيا الاتصال وتقديم مزيد من التدريب للموظفين المشاركين في العمليات.

٧٦ - واستدرك قائلا إن بيرو تلاحظ أيضا أن بعض التوصيات المقترحة تقوم على استنباط معايير عامة من تجربة عمليات ذات طابع شاذ ومعقد، مثل عمليتي كوسوفو وتيمور الشرقية - تأمل بيرو أن تكون عمليات استثنائية - للتطبيق على كل العمليات. ومثل ذلك النوع من العمليات، الذي ينطوي على إعادة بناء مجتمع برمته تقريبا، ينبغي ألا يكون هو النموذج الأساسي الذي يحتذى في الإعداد والتخطيط لتعزيز إدارة عمليات حفظ السلام، إذ أن مؤدى ذلك سيكون إعداد المنظمة لتحمل مسؤوليات تتجاوز، في حالات عديدة، قدراتها، وتخصيص قدر كبير من الموارد والموظفين لذلك، على حساب مجالات محددة أخرى لن تلقى نفس القدر من الاهتمام، مثل التخفيف من حدة الفقر، والجهود الإنمائية. وعلى كل حال، فإذا دعت ظروف استثنائية إلى الالتجاء لذلك، فإن مثل هذه المسؤوليات والقدرات ينبغي أن تناقش وتطور أولا من خلال عملية مشاورات مع الجمعية العامة، التي هي أكثر هيئات المنظمة اتساما بالصفة الديمقراطية، لكي يمكن التوصل إلى مواقف متفق عليها.

٧٧ - وذكر أن القلق يخالج بيرو في الوقت ذاته بشأن بعض جوانب التدابير الوقائية للمنظمة، التي يمكن أن تفتح الباب لإمكانية انتهاك بعض مبادئ الميثاق الأساسية، مثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ عدم اقتحامها من الخارج.

٧٨ - وقال إن تقرير الإبراهيمي أشار إلى أن مهمته ليست هي تقرير الأسباب التي تدعو إلى تدخل المنظمة في صراع بعينه؛ غير أنه يقدم بعض المبادئ التوجيهية التي من شأنها أن تعطي سلطات واسعة النطاق لمجلس الأمن في اتخاذ تدابير

وقائية، حيث يؤيد توصيات الأمين العام التي أوردها في تقريره عن الألفية وفي معرض مشاركته الثانية في اجتماع مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، والتي عرض فيها الأمين العام رؤيا عريضة لأسباب النزاع التي تتطلب اتخاذ تدابير وقائية، وهي لا تشمل فقط حالات ذات طابع اقتصادي واجتماعي، بل تشمل أيضا حالات ذات محتوى سياسي أوسع من قبيل ما تقوم به حكومة من أنشطة مضادة للديمقراطية، والتوزيع العام للسلطة، وانتهاكات حقوق الإنسان. وبيرو لا توافق على هذا المفهوم لأن تفسيره يؤدي بالضرورة إلى الخلوص إلى نتائج متحيزة إثنيا وتعسفية.

٧٩ - وأوضح أن بيرو تفهم أن منع نشوب الصراعات يجب أن يكون قائما بالضرورة على مشاركة الدولة المعنية وموافقتها التامة، وينبغي أن ينفذ دعما لما تتخذه الدولة من إجراءات لإرساء الوسائل المناسبة لإقرار سيادة القانون، على أن تكون واسعة النطاق وسخية وملائمة للوقائع الداخلية وشاملة لعمليات تنطوي على إشراك السكان بأسرهم. وهذه الموافقة يجب أن تكون متوفرة إذا أراد مجلس الأمن إيفاد بعثة لتقصي الحقائق.

٨٠ - وفيما يتعلق بتمويل تنفيذ التوصيات الذي اقترحه الأمين العام في تقريره (A/55/507)، فإن بيرو ترى أن هذه التوصيات ينبغي أن تكون موضع مزيد من الدراسة من جانب الهيئات المناسبة بالنظر إلى مقدار الموارد المطلوبة. وينبغي ألا تغيب عن البال في هذه الدراسة الآثار التي يمكن أن تنسحب من هذه الأنشطة على عبء المدفوعات الواقع على كل بلد.

٨١ - وأضاف أن بيرو تتابع باهتمام وستواصل متابعة المناقشات الجارية حول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعزيزها، خاصة وأن بلده، بعد أن انقطع عشر سنوات عن المشاركة في عمليات حفظ السلام، استأنف في العام الماضي المشاركة بإيفاد مراقبين عسكريين ووحدات للعمل في بعثات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وإثيوبيا وتيمور الشرقية

٨٢ - وذكر أن بيرو ترى أن النهج النظري والعملي للقيام بعمليات حفظ السلام ينبغي أن يكون قائما على مبادئ دقيقة ومتفق عليها نابعة من عملية تفاوض وتبادل للآراء من شأنها أن تحول دون فرض العمل بمفاهيم تجرح مشاعر أغلبية الدول. وينبغي أن تشمل تلك المبادئ العامة الاحترام المطلق لسيادة الدولة المضيفة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي في الأمور التي تقع في نطاق ولايتها الداخلية، فضلا عن موافقة الدولة على عملية حفظ السلام وعلى التدابير الوقائية، وحياد وحدات البعثة وعدم استعمال القوة إلا دفاعا عن النفس.

٨٣ - **السيد موسامباتشيم** (زامبيا): قال إن وفده يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل الأردن باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وأضاف أنه يريد أيضا أن يسجل امتنان وفده للأمين العام لقيامه بإنشاء الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، وامتنانه للفريق للتقرير المقدم منه، الذي سيساهم في تحسين العمليات في ميدان السلام والأمن. وقد هدّأ تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات الفريق معظم المخاوف التي راودت وفده لدى دراسته الأولية لتوصيات الفريق.

٨٤ - وأشار إلى أن ما يربو على نصف التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل قدمته من قبل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، رغم أن هذه التوصيات، لأسباب لا يعلمها وفده، لم توضع موضع التنفيذ. والمأمول أن يقوم مجلس الأمن والجمعية العامة الآن بتنفيذها.

٨٥ - وقال إن أعضاء حركة عدم الانحياز دأبوا طويلا على المطالبة بإجراء مشاورات وثيقة بين مجلس الأمن

والبلدان المساهمة بقوات. وتأمل زامبيا أن يفي مجلس الأمن بما وعد به من تقوية مثل تلك المشاورات حسب ما أكده في قراره ١٣١٨ (٢٠٠٠)، حيث أن ذلك هو السبيل الوحيد لتلافي تكرار وقوع ما حدث في سيراليون، حيث سحب بعض الدول الأعضاء قواته لعدم موافقته على المفهوم الجديد للعمليات وعلى المهام التي كلفت بها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

٨٦ - وأضاف أن تقرير الإبراهيمي يذكر أن الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن يسهمون أقل كثيرا من غيرهم بقوات في العمليات التي تقودها الأمم المتحدة، وإن كان أربعة أعضاء من خمسة شاركوا بقوات كبيرة في العمليات التي تم القيام بها في البوسنة والهرسك وكوسوفو (A/55/305، الفقرة ١٠٤)، ومع ذلك فإن التقرير لا يغفل فحسب إيراد أي بيان لكيفية معالجة هذه الحالة، بل هو يلقي اللوم أيضا على البلدان النامية، متهما إياها بإرسال قوات سيئة التدريب وسيئة التجهيز. وهذه الاتهامات غير منصفة في معظمها ولا داعي لها، حيث أن البلدان في معظم الحالات توقع على مذكرة تفاهم مع الأمانة العامة قبل إرسال قوات إلى أية بعثة لحفظ السلام.

٨٧ - وأوضح أن البلدان الغربية ليست على استعداد للمخاطرة بحياة جنودها في المناطق التي لا مصلحة لها فيها، وتترك هذه المهمة في معظم الأحيان للبلدان النامية التي تلام على سوء تدريب جنودها وسوء تجهيزهم، من ناحية، وتطالب، من ناحية أخرى، بتخفيض نفقاتها الدفاعية وقواتها العسكرية.

٨٨ - وقال إن حالة البلدان النامية تتفاقم بسبب عدم سداد المبالغ المستحقة لها عن مشاركتها في عمليات حفظ السلام. وينبغي تسوية مسألة سداد هذه المبالغ قبل أن تنسحب بآثار سلبية على قدرة البلدان النامية على المشاركة في عمليات حفظ السلام ورغبتها في ذلك؛ ولذلك فإن من المؤسف أن تقرير الإبراهيمي لم يورد توصية بشأن هذه المسألة.

٨٩ - وأضاف أن زامبيا لا تزال قلقة لعدم توازن توزيع الوظائف الفنية في إدارة عمليات حفظ السلام. فما يربو على ٥٠ في المائة من موظفي الإدارة ينتمون إلى منطقتين من مناطق العالم، في حين أن البلدان النامية، وهي التي تقدم القوات بانتظام، غير ممثلة على الإطلاق. والوظائف الـ ١٨١ المقترحة للإدارة سيكون معظمها من نصيب البلدان المتقدمة النمو، رغم أن الفريق الذي تولى رئاسته السيد الإبراهيمي لم يتقدم بتوصية تفيد بذلك. ويرى وفده أن مسألة التمثيل الناقص للبلدان النامية يجب أن تصحح باتخاذ تدابير تماثل التدابير المتخذة لتصحيح التمثيل الناقص للمرأة في الأمانة العامة وعمليات حفظ السلام.

٩٠ - واختتم كلامه قائلا إن التقرير ولئن كان يتضمن عناصر إيجابية كثيرة تؤيدها زامبيا، فإن لا بتناول المسائل التي ذكرها. ويرى وفده أن حل هذه المشاكل من شأنه أن يشجع مزيدا من البلدان النامية على المشاركة في عمليات حفظ السلام.

٩١ - **السيد كوباياشي** (اليابان): رحب بمبادرة الأمين العام في إصدار التكليف بوضع تقرير الإبراهيمي، وأشار إلى أن عدد الأفراد العاملين في بعثات حفظ السلام قد ارتفع من ما يربو قليلا على ١٠ ٠٠٠ في العام الماضي إلى نحو ٤٠ ٠٠٠ في الوقت الراهن. والأهم من ذلك أن الكثير من العمليات الأخيرة قد نظم استجابة لصراعات نشبت داخل دول، مما ترتب عليه أن ولايات هذه العمليات غالبا ما شملت المساعدة الإنسانية وبناء السلام والإدارة المدنية. وتزايد تنوع عمليات حفظ السلام، بالإضافة إلى سرعة نمو

عدد الأفراد ذوي الصلة، أمر يواجه الدول الأعضاء ومجلس الأمن والأمانة العامة بتحديات جديدة.

٩٢ - وأوضح أن تقرير الإبراهيمي يعرض عددا من الأفكار لمواجهة تلك التحديات. فاليابان تؤيد بقوة، مثلا، قيام الأمين العام بصورة أكثر تواترا بإيفاد بعثات لتقصي الحقائق؛ وتحسين أساليب عمل مجلس الأمن؛ وتعزيز قدرات الانتشار السريع من حيث قيادة البعثة والأفراد العسكريين والشرطة المدنية والأخصائيين المدنيين؛ وإنشاء فرق عمل متكاملة للبعثات، فضلا عن سائر التدابير التي ترمي إلى تعزيز قدرات الأمانة العامة. كما أنها تؤيد إدخال العمل بنظام الجدارة في الأمانة العامة والبعثات الميدانية، وضرورة احترام الأعراف والثقافات المحلية.

٩٣ - غير أنه فيما يتعلق بطلب موارد إضافية، فإنه يشدد على ضرورة التركيز على الاحتياجات العاجلة جدا التي لا يمكن استيفاؤها بإعادة توزيع الموارد الحالية.

٩٤ - وقال إن من المسائل الهامة التي لم يتناولها تقرير الإبراهيمي مسألة سلامة موظفي الأمم المتحدة. وتقرير الأمين العام الأخير عن سلامة موظفي الأمم المتحدة لا يتناول إلا سلامة الموظفين المدنيين، لكن يتساوى مع ذلك في الأهمية أن تكفل السلامة لحفظة السلام، وحث الأمانة العامة على إجراء استعراض عام وشامل لمتطلبات الأمن حسب ما طلبته اللجنة الخاصة مرارا. وأعلن أن اليابان مستعدة للتعاون في هذا المسعى، وأنها ستقوم، بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام، باستضافة حلقة دراسية دولية حول هذا الموضوع في آذار/مارس ٢٠٠١.

٩٥ - **السيد ويدودو** (إندونيسيا): قال إن وفده يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل الأردن باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

٩٦ - وأضاف أن تقرير الإبراهيمي استحدث مفهوم عمليات السلام، الذي يمكن أن تترتب عليه آثار خطيرة على الصعيدين النظري والعملي. فقد عُرِّفَت عمليات السلام بأنها تتكون من ثلاث فئات رئيسية من النشاط: منع نشوب الصراعات وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام. وفي أية حالة بعينها يمكن أن تكون للأنشطة الثلاثة أهميتها الحاسمة، كما هو الحال مثلا بالنسبة لكوسوفو وتيمور الشرقية، بينما يحتمل في حالات أخرى أن يطغى نشاط من الأنشطة الثلاثة، كما هو الحال مثلا بالنسبة لإريتريا وإثيوبيا، حيث تبرز العوامل العسكرية. والتقرير يقدم توصيات عملية تتناول هذه الفئات الثلاث من النشاط، ومن شأن إجراء تحليلات أخرى أن يؤدي إلى الوقوف على التوصيات الأنسب لكل حالة قائمة بذاتها.

٩٧ - وأعاد تأكيد موقف وفده فيما يتعلق ببعض المسائل المتصلة بعمليات حفظ السلام، لم يناقشها تقرير الإبراهيمي بالتفصيل، مثل التعاون الدولي بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء، ولا سيما في ميدان التدريب وبناء القدرات المؤسسية الوطنية. وفي هذا السياق، أعرب عن ثنائه على وحدة التدريب التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، وعن ترحيبه بمساهمتها في وضع المبادئ التوجيهية لمشاركة إندونيسيا في عمليات حفظ السلام.

٩٨ - وأشار أيضا إلى أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في التصدي للصراعات الناشبة في مناطق بعينها أمر ممكن التنفيذ كما أنه مجد، كما يستدل على ذلك من الجهود التعاونية مع منظمة الدول الأمريكية بالنسبة لهاييتي، ومنظمة الوحدة الأفريقية بالنسبة لعدد من البلدان الأفريقية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالنسبة لمنطقة البلقان.

٩٩ - وتطرق إلى مسألة إمكانية انتقال مرض الإيدز وسائر الأمراض المعدية في أثناء عمليات حفظ السلام، فقال إنه يؤيد توصية اللجنة الخاصة الداعية إلى ضم المعلومات المتصلة بهذه المشكلة إلى كتب الدليل المسماة "المبادئ التوجيهية لمشاركة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام" (A/54/839، الفقرة ١٢٨). كما ينبغي تقرير اتخاذ تدابير وقائية قبل انتشار القوات، مثل التحصين، للتخفيف من مخاطر انتقال هذه الأمراض، وينبغي ضم وحدة طبية إلى أية بعثة توفد إلى بلد ترتفع فيه درجة خطر الإصابة بهذه الأمراض لكفالة إجراء فحوص طبية منتظمة؛ وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي القيام قبل انتشار القوات، بالتعاون مع البلد المضيف، بتحديد المناطق عالية الخطر لتسهيل إعداد استراتيجية وقائية.

١٠٠ -وأضاف أن وفده يوافق أيضا اللجنة الخاصة في أن الحاجة تتزايد إلى مشاركة المرأة، على أساس جغرافي واسع النطاق، في جميع جوانب عمليات حفظ السلام (A/54/839، الفقرة ٧٨)، كما أنه يؤيد أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ذات الصلة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٤٥.